اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

17 March 2014
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل – ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

نزع السلاح النووي في مرحلة ما بعد معاهدة ستارت الجديدة

ورقة عمل مقدمة من أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي والفلبين وكندا والمكسيك ونيجيريا وهولندا واليابان)

١ – تؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من جديد ”تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو لا لبس فيه بالإزالة التامة لترساناتها النووية بما يفضي إلى نزع السلاح النووي، الأمر الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة من المعاهدة“.

٢ – ويرد في الإجراء ٥ من خطة العمل أن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن ”تلتزم بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠“.

٣ – وسوف تركز الورقة على تحقيق الإجراء ٤ من خطة العمل لعام ٢٠١٠ التي تدعو الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية إلى السعي إلى تحقيق النفاذ المبكر والتطبيق التام للمعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). ويجب وضع هذه الدعوة في إطار الأهداف الأوسع نطاقا المحددة في إطار الإجراء ٣ الذي ينص على التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل مزيد من الجهود لتخفيض الأسلحة النووية بجميع أنواعها، سواء ما تم نشره وما لم يتم نشره، وإزالتها في نهاية المطاف، بسبل منها اتخاذ تدابير انفرادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وجرى تناول

الرجاء إعادة استعمال الورق

مسائل أخرى متعلقة بنزع السلاح النووي في ورقات عمل مختلفة قدمتها مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (NPT/CONF.2015/PC.I/WP.10) والشفافية فيما يتعلق بالأسلحة النووية (NPT/CONF.2015/PC.I/WP.12) والتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (NPT/CONF.2015/PC.I/WP.14)، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (NPT/CONF.2015/PC.II/WP.1)، والأسلحة النووية غير الاستراتيجية (NPT/CONF.2015/PC.II/WP.3) وتقليص دور الأسلحة النووية (NPT/CONF.2015/PC.II/WP.4).

٤ - وترحب مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بالتدابير الأحادية الجانب التي اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية. ونرحب ببذل مزيد من الأنشطة في هذا المجال. ونلاحظ أنه، حتى الآن، فإن العبء يتركز على التعامل الثنائي بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية للعمل في الجهود الثنائية الرامية إلى نزع السلاح النووي. ووفقا لما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، فإن مسؤولية خاصة تقع على عاتق الدول التي تمتلك أكبر الترسانات.

٥ - وتشجع الوثيقة الختامية أيضا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على ”مواصلة المناقشات بشأن تدابير المتابعة من أجل إجراء تخفيضات أكبر في ترسانتيهما النوويتين“. ويؤكد ذلك القناعة الراسخة التي تقوم عليها خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن نزع السلاح النووي هو مسعى قائم يطالب باستمرار إحراز تقدم. وينص قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار أنه مع نهاية الحرب الباردة وما تلاها من تخفيف حدة التوترات، فقد حل التعاون القائم على الثقة محل العداء السابق.

٦ - وخفضت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي إلى حد كبير ترسانتيهما النوويتين بعد انتهاء الحرب الباردة. ويعد الاستكمال الناجح للاتفاق المبرم بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التخلص من اليورانيوم العالي التخصيب المستخرج من الأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أيضاً تطوراً موضع ترحيب كبير، إذ جرى تحويل ٥٠٠ طن من مخزون اليورانيوم العالي التخصيب الروسي (يكفي لتزويد ٢٠ ٠٠٠ سلاح نووي بالوقود) إلى يورانيوم منخفض التخصيب يصلح للاستخدام كوقود مفاعل للطاقة. وقد بذلت الجهود أولاً بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الأولى)، ثم في إطار معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، والمضي قدما الآن للانتقال إلى إطار معاهدة ستارت الجديدة الأكثر شمولا. ومع التنفيذ الكامل لمعاهدة

ستارت الجديدة بحلول عام ٢٠١٨، فإن الترسانات النووية لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي ستعود إلى المستويات التي كانت موجودة قبل أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢.

٧ - وفي ضوء هذا التقييم، فإن الواجبات والالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٥، وفي إطار خطة العمل، فإن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ترحب بالعرض الذي تقدم به رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما، في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في برلين بإجراء تخفيضات عن طريق التفاوض مع الاتحاد الروسي، من أجل تخفيض مزيد من الأسلحة النووية الاستراتيجية المنتشرة حتى الثلث. وتتوقع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أن يقدم هذا العرض منظوراً تمس الحاجة إليه من أجل الجولة المقبلة من تخفيضات الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل بأن تؤدي إلى إحراز تقدم في المفاوضات الثنائية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحد الشامل للأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وغير المنتشرة كما تقتضي خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن جميع أنواع الأسلحة النووية.

٨ - وفي حين تسلم بالأثر الإيجابي لهذا الاتجاه بشأن التخفيضات الثنائية الجانب، فإن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تشير إلى أن هذا لا يحل محل المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل القضاء التام على جميع أنواع الأسلحة النووية بغض النظر عن حجمها أو موقعها، وفقا للمادة السادسة. ويوصي الإجراء ٣ أيضا باتخاذ تدابير إقليمية أو متعددة الأطراف لم تتحقق حتى الآن. وفي هذا الصدد، فإن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تتوقع أن يؤدي الحوار الجاري بين الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى نتائج عملية وملموسة في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية. وتتطلع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح إلى تكثيف هذه العملية التي يجب أن تكون نقطة انطلاق وبرنامج للمفاوضات الثنائية حول نزع السلاح في المستقبل، لا سيما بعد تحقيق جولة نزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٩ - وتنص خطة العمل على أن تقوم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وليس فقط الدولتان اللتان تملكان أكبر ترسانتين، بالحد من جميع أنواع الأسلحة النووية في ترساناتها، المنتشرة وغير المنتشرة. وإن أي تعزيز للترسانات النووية يتعارض مع الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولا يزال القلق العميق يساور مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح إزاء التقارير الواردة عن تعزيز الترسانات النووية من جانب بعض الدول إزاء النية

الواضحة للمجتمع الدولي لتحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة، وفي بعض الحالات، البدء في خفض ترساناتها، بهدف القضاء التام عليها.

١٠ - وبالإضافة إلى هذا الالتزام، فإن خطة العمل تلزم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن استحداث أو تحسين نوعية الأسلحة النووية. ويطلب منها إنهاء استحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية.

وعلى هذا الأساس، ينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ أن يقوم بما يلي:

١١ - أن يرحب بمواصلة تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة وأن يحث الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على بدء جولة جديدة من المفاوضات وتعزيز المزيد من الخطوات تمشياً مع مبادئ اللارجعة وإمكانية التحقق والشفافية.

١٢ - أن يكرر التأكيد على أن الالتزام بالسعي لتحقيق نزع السلاح النووي لا يرتبط فقط بالدولتين اللتين تمتلكان أكبر ترسانتين، وأنه في الوقت المناسب، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الأخرى أيضا أن تشارك في مفاوضات نزع السلاح النووي. مع الأخذ في الاعتبار أن جميع الدول الأطراف مطالبة بالدخول في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف بموجب أحكام المادة السادسة. وحتى إجراء المفاوضات، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية عدم زيادة حيازاتها النووية.

١٣ - أن تهيب بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية الأخرى أن تتخذ المزيد من الخطوات لتخفيض ترساناتها بصرف النظر عن حجمها ونوعها وموقعها، وإعلان فترة وقف مؤقت لتطوير رؤوس حربية جديدة وأنواع جديدة من الأسلحة النووية، وتطوير الأسلحة النووية الحالية أو تحديد مهام جديدة للأسلحة النووية. إن تكديس المزيد من الترسانات النووية يتعارض مع الالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل والمادة السادسة.